

Distr.: General  
12 April 2022  
Arabic  
Original: English

المجلس



الدورة السابعة والعشرون

دورة المجلس، الجزء الأول

كينغستون، 21 آذار/مارس - 1 نيسان/أبريل 2022

## بيان من رئيس المجلس عن أعمال المجلس خلال الجزء الأول من الدورة السابعة والعشرين

### أولاً - افتتاح الدورة

- 1 - افتتحت رئاسة المجلس بالنيابة، أليسون ستون روف (جامايكا)، في جلسته 275 المعقودة في 21 آذار/مارس 2022، الجزء الأول من دورته السابعة والعشرين. واجتمع المجلس في الفترة من 21 آذار/مارس إلى 1 نيسان/أبريل 2022 في شكل يجمع بين المشاركة الحضورية والافتراضية.
- 2 - والتزم المجلس دقيقة صمت تكريماً للراحل ني ألوتي أودونتون، الأمين العام السابق للسلطة الدولية لقااع البحار لفترتين متتاليتين (2008-2016)، وقدم تعازيه لأسرته. وكرم الأمين العام ذكراه وحياته التي كرسها لخدمة السلطة. وأشير أيضاً إلى التزامه بتحسين المعرفة بالمنطقة ومواردها. ويشكل المتحف الذي سمي باسمه وافتتح بحضوره في تموز/يوليه 2019 على هامش الذكرى الخامسة والعشرين لإنشاء السلطة استمراراً للإرث الذي تركه.

### ثانياً - إقرار جدول الأعمال

- 3 - أقر المجلس، في جلسته 275، جدول أعمال دورته السابعة والعشرين (ISBA/27/C/1).

### ثالثاً - انتخاب رئيس المجلس ونواب الرئيس

- 4 - وفي الجلسة نفسها، انتخب المجلس بالتزكية توماش أبراموفسكي (بولندا) رئيساً للمجلس للدورة السابعة والعشرين. وانتخب المجلس أيضاً سيراليون (الدول الأفريقية) وجامايكا (دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) وكندا (دول أوروبا الغربية ودول أخرى) نواباً للرئيس. وفي الجلسة 276، المعقودة في نفس اليوم، انتخب المجلس جمهورية كوريا (دول آسيا والمحيط الهادئ) نائباً للرئيس.



## رابعاً - تقرير الأمين العام عن وثائق تفويض أعضاء المجلس

5 - في الجلسة 277، المعقودة في 30 آذار/مارس، أشار الأمين العام إلى أنه حتى ذلك التاريخ، وردت وثائق تفويض من 36 عضواً من أعضاء المجلس. وأشار إلى أنه وفقاً لنظام توزيع المقاعد بين المجموعات الإقليمية المتفق عليه في الدورة الأولى للمجلس، رشّحت مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي جامايكا للمشاركة في جلسات المجلس دون أن يكون لها الحق في التصويت أثناء الدورة السابعة والعشرين. وفي عام 2023، سيحين دور مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى للتخلي عن مقعد في المجلس.

## خامساً - المسائل المتصلة بانتخاب أعضاء اللجنة القانونية والتقنية

6 - في الجلسة 275، اقترح الرئيس أن يجري مشاورات بشأن الخطوات المقبلة مع المكتب المنتخب حديثاً.

7 - وفي الجلسة 277، أبلغ الميسر، فلاديسلاف كورباتسكي (الاتحاد الروسي)، عن المشاورات التي أجراها منذ الجلسة السابقة للمجلس في كانون الأول/ديسمبر 2021. وفي الجلسة نفسها، اقترح الرئيس أن يقود مشاورات غير رسمية مع أعضاء السلطة بشأن سبيل ممكن للمضي قدماً. وجرت مشاورات غير رسمية في 30 و 31 آذار/مارس و 1 نيسان/أبريل. وقرر المجلس، في جلسته 280 المعقودة في 1 نيسان/أبريل، إنشاء فريق اتصال غير رسمي يجتمع بدعوة من الرئيس لوضع آلية لانتخاب أعضاء اللجنة القانونية والتقنية يعتمدها المجلس في تموز/يوليه 2022. ويرد مقرر المجلس في الوثيقة ISBA/27/C/20.

## سادساً - مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة

8 - بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، لم يتسن إجراء أي مفاوضات منذ شباط/فبراير 2020. بيد أن اللجنة القانونية والتقنية تمكنت في غضون ذلك من إحراز تقدم في العمل المتعلق بمجموعة الأحكام التي يتكون منها مشروع النظام، بما في ذلك مشروع المرفق السادس ومشاريع المعايير والمبادئ التوجيهية في المرحلة 1.

9 - وفي آذار/مارس 2022، واصل المجلس نظره في مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة، على سبيل الأولوية وتمشياً مع خريطة الطريق التي أقرها المجلس في اجتماعه المعقود في كانون الأول/ديسمبر 2021 (ISBA/26/C/13/Add.1، المرفق). وجرت الإشارة أيضاً إلى الوثيقة التي أعدها وفد بلجيكا (ISBA/27/C/13، المرفق).

## ألف - النظر في مشروع المادة 30 ومشروع المرفق السادس لمشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة

10 - في الجلسة 275، قدم رئيس اللجنة القانونية والتقنية إلى المجلس توصيات بشأن المادة 30 من مشروع النظام ومشروع مرفقه السادس (ISBA/26/C/17).

11 - وأبديت تعليقات مفادها أنه فيما يتعلق بنظام إدارة السلامة، يلزم تقديم مزيد من التفاصيل في مشروع النظام، من قبيل متطلبات التدقيق، ويلزم تناول المسائل المتعلقة بامتثال المتعاقدين في إطار الفريق العامل غير الرسمي المعني بالتفتيش والامتثال والإنفاذ. وينبغي إدراج أحكام بشأن المساواة بين الجنسين وسلامة المرأة في بيئة العمل في خطة الصحة والسلامة. وجرى الترحيب بارتكاز أحكام النظام على المعايير الدولية القائمة.

12 - ولاحظ المجلس أن النهج المتبع في مشروع المادة 30 الحالي، المتمثل في الرجوع إلى القواعد والمعايير الدولية المنطبقة التي وضعتها المنظمات الدولية المختصة أو المؤتمرات الدبلوماسية العامة كافٍ في المستقبل المنظور. ووجه المجلس انتباه الجمعية إلى ضرورة تشجيع الدول الأعضاء، لا سيما الدول المركزية، على أن تصبح أطرافاً في القواعد والمعايير الدولية المنطبقة التي وضعتها المنظمات الدولية المختصة، ولا سيما اتفاقية العمل البحري لعام 2006، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد. وشجع المجلس الأمانة على الدخول في مناقشات مع منظمة العمل الدولية بغية إبرام اتفاق تعاون بين السلطة ومنظمة العمل الدولية لإبقاء المسائل الناشئة المتعلقة بالصحة والسلامة المهنيين للعاملين في أنشطة الاستغلال في المنطقة قيد الاستعراض. ووافق المجلس على النظر في مشروع المرفق السادس، الذي يتضمن خطة الصحة والسلامة وخطة الأمن البحري (انظر ISBA/26/C/17، المرفق)، باعتباره جزءاً من مشروع النظام (ISBA/25/C/WP.1).

## باء - التقدم المحرز في الأفرقة العاملة

13 - وُصف المجلس بأنه "مجلس عامل"، لأنه خصص جانبا كبيرا من الجزء الأول من الدورة للمضي قدماً في العمل بشأن مشروع النظام في إطار غير رسمي، تمثيلاً مع خريطة الطريق التي أقرها المجلس في كانون الأول/ديسمبر 2021.

1 - الاجتماع الرابع للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع الشروط المالية للعقود والتفاوض بشأنها بموجب الفقرة 1 من المادة 13 من المرفق الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والمادة 8 من مرفق الاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982

14 - في 21 و 22 آذار/مارس 2022، عقد الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع الشروط المالية للعقود والتفاوض بشأنها اجتماعه الرابع، برئاسة أولاف مايكلبوست (النرويج)، لمواصلة المضي قدماً بالعمل المتعلق بنظام الدفع للعقيدات المتعددة الفلزات باعتباره أولوية وتقديم التوصيات المناسبة إلى المجلس في مفاوضاته الجارية بشأن مشروع النظام وتذييله الرابع.

15 - وفي الجلسة 278، المعقودة في 31 آذار/مارس، قدم الرئيس تقريراً شفويًا إلى المجلس (انظر مرفق هذه الوثيقة).

## 2 - الفريق العامل غير الرسمي المعني بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها

16 - اجتمع الفريق العامل غير الرسمي المعني بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها لأول مرة منذ إنشائه وعقد خمس جلسات في 23 و 24 و 25 و 28 آذار/مارس.

17 - وفي الجلسة 278، قدمت الميسرة، راجيلي ل. تاغا (فيجي) تقريرها الشفوي إلى المجلس وحددت موعداً نهائياً لتلقي المقترحات النصية بغية إعداد نص منقح للميسرة للاجتماعات المقرر عقدها في تموز/يوليه (انظر المرفق).

### 3 - الفريق العامل غير الرسمي المعني بالتفتيش والامتثال والإنفاذ

18 - في الجلستين الأولى والثانية للفريق العامل غير الرسمي المعني بالتفتيش والامتثال والإنفاذ، المعقودتين في 28 و 29 آذار/مارس، أوجزت الميسرة، مورين تامونو (نيجيريا)، نطاق العمل وطرائقه واقترحت سبيلاً للمضي قدماً.

19 - وفي الجلسة 278، قدمت الميسرة تقريرها الشفوي إلى المجلس وحددت موعداً نهائياً لتلقي المقترحات النصية بغية إعداد نص من الميسرة لاجتماعات تموز/يوليه (انظر المرفق).

### 4 - الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المؤسسية

20 - عقد الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المؤسسية جلساته 1 و 2 في 29 و 30 آذار/مارس على التوالي. ووصفت الميسرتان المتشاركتان، جينا غيبين - غريبو (كوستاريكا) وكونستانسا فيغيروا (شيلي)، نطاق العمل والخطوات المقبلة.

21 - وفي الجلسة 278، قدمت الميسرتان المتشاركتان تقريرهما الشفوي إلى المجلس وحددت موعداً نهائياً لتلقي المقترحات النصية بغية إعداد نص من الميسرتين لاجتماعات تموز/يوليه (انظر المرفق).

## جيم - عملية التفاوض بشأن مشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة ومشاريع المعايير والمبادئ التوجيهية للمرحلة 1

22 - في الجلستين 275 و 276، أجرى المجلس تبادلاً أولياً للآراء بشأن عملية التفاوض بشأن مشروع النظام ومشاريع المعايير والمبادئ التوجيهية للمرحلة 1 عقب عرض رئيس اللجنة القانونية والتقنية للتقرير الذي يوجز تعليقات الجهات صاحبة المصلحة على مشاريع المعايير والمبادئ التوجيهية (ISBA/27/C/2). وارتأت بعض الوفود أن مناقشة مشروع النظام ينبغي أن تجري بالتوازي مع مناقشة مشاريع المعايير والمبادئ التوجيهية للمرحلة 1، مع إدراج إحالات مرجعية. وأعربت بعض الوفود عن تفضيلها للنظر في مشاريع المعايير والمبادئ التوجيهية للمرحلة 1 بعد أن يكون مشروع النظام قد بلغ مرحلة "الاستقرار".

23 - وبالإضافة إلى ذلك، أشير إلى أن المجلس طلب إلى اللجنة في عام 2019 أن تعكف على إعداد مشاريع المعايير والمبادئ التوجيهية على سبيل الأولوية. وأثنى المجلس على اللجنة لتقديمها مشاريع المعايير والمبادئ التوجيهية للمرحلة 1 إليه باللغات الرسمية الست للسلطة على مدى الأشهر الـ 18 الماضية للنظر فيها وفقاً للمسار المرسوم لوضع المعايير والمبادئ التوجيهية المبين في الضميمة الثانية من الوثيقة ISBA/25/C/19/Add.1.

## دال - أعمال المجلس فيما يتعلق بمشروع نظام استغلال الموارد المعدنية في المنطقة والنظر في مشاريع المعايير والمبادئ التوجيهية للمرحلة 1

24 - في الجلسة 278، وتيسيرا للمناقشة، أعد الرئيس ورقة إحاطة عن أعمال المجلس بكامل هيئته بشأن مشروع النظام والنظر في مشاريع المعايير والمبادئ التوجيهية للمرحلة 1.

25 - وبالنظر إلى عبء العمل الثقيل الملقى على عاتق الأفرقة العاملة، أيد المجلس اقتراح الرئيس أن يقوم المجلس في تموز/يوليه، في جلسة عامة تعقد في إطار غير رسمي، بالنظر في الديباجة والجزء الثالث والجزء العاشر والمرفق الأول والمرفق الثاني والمرفق الثالث والمرفق الخامس والمرفق السادس والمرفق التاسع والمرفق العاشر والتذييل الأول والجدول. وإذا أنهى أي من الأفرقة العاملة مهمته الحالية قبل نهاية الدورة السابعة والعشرين، يمكن للمجلس أن يعيد النظر في إحالة بعض المرفقات إلى ذلك الفريق العامل، إذا لم يكن قد سبق النظر فيها في جلسة عامة.

26 - وفي تموز/يوليه، وعلى النحو الذي اقترحه الرئيس، سيجري المجلس في جلسة عامة قراءة أولى للجزء العاشر في مناقشة للنظام تجري مادة مادة قبل أن يواصل النظر في الديباجة والجزء الثالث. واستنادا إلى المناقشات والمقترحات، سيعيد الرئيس نصا منقحا للنظر فيه خلال الجزء الثالث من الدورة السابعة والعشرين. ووافق المجلس أيضا على أن يجري خلال ذلك الجزء تركيز المناقشة على الجدول والتذييل الأول وأي مرفقات متبقية لم توزع بالفعل على أفرقة عاملة.

27 - وفيما يتعلق بالنظر في مشاريع المعايير والمبادئ التوجيهية للمرحلة 1، لاحظ المجلس أن مشروع النظام لا يزال قيد النظر وأن مشاريع المعايير والمبادئ التوجيهية قد تحتاج إلى مزيد من التتبعيات حالما يصبح نص مشروع النظام مستقرا. وأشار المجلس أيضا إلى أن هذا الرأي يأتي دون إخلال باعترامه بذل قصارى الجهود لكفالة أن تتم عملية وضع نظام الاستغلال بشكل متعمق وفي الوقت المناسب، مع مراعاة أنه ينبغي وضع المعايير والمبادئ التوجيهية اللازمة بتزامن مع استكمال وضع النظام وياتساق معه كحزمة واحدة (ISBA/26/C/57، الفقرة 5).

28 - ووافق المجلس على اقتراح الرئيس مواصلة التفاوض بشأن نص مشروع النظام وتقييم التقدم المحرز في هذا الصدد بحلول نهاية اجتماعات تموز/يوليه. وعلى هذا الأساس، سينظر المجلس في خيارات لمناقشة مشاريع المعايير والمبادئ التوجيهية للمرحلة 1 خلال عام 2022.

## هاء - العمل فيما بين الدورات واستعراض التقدم المحرز

29 - وافق المجلس على استعراض التقدم المحرز في مختلف مسارات العمل في نهاية اجتماعات تموز/يوليه من أجل التحضير للجزء الثالث من الدورة في وقت لاحق من عام 2022. وفيما يتعلق بالعمل فيما بين الدورات، لاحظ المجلس أن ميسرة الفريق العامل غير الرسمي المعني بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها ستستضيف حلقة دراسية شبكية بشأن مسألة صندوق التعويضات البيئية والاستدامة البيئية في منتصف حزيران/يونيه تقريبا. وإذ أشار المجلس إلى أن جلسات الأفرقة العاملة غير الرسمية يجب أن تعقد أثناء اجتماعات الدورة، فقد رأى أيضا أن الاجتماعات الحضرورية في هذا المنعطف الحرج أكثر ملاءمة لإحراز تقدم.

30 - وفي الجلسة 278، أقر المجلس الجدول الزمني التالي للجلسات المعقودة في تموز/يوليه: يجتمع المجلس في جلسة عامة لمدة ثلاثة أيام، ويجتمع الفريق العامل المفتوح العضوية لمدة يومين، ويجتمع الفريق العامل غير الرسمي المعني بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها لمدة يومين ونصف، ويجتمع الفريق العامل غير الرسمي المعني بالتفتيش والامتثال والإنفاذ لمدة يوم واحد، ويجتمع الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المؤسسية لمدة يوم ونصف.

## سابعا - طلب تمديد عقد لاستكشاف العقيدات المتعددة الفلزات وفقا لإجراءات ومعايير تمديد خطط عمل الاستكشاف الموافق عليها

31 - نظر المجلس، في جلسته 277، في تقرير وتوصيات اللجنة القانونية والتقنية المتعلقة بطلب حكومة الهند تمديد عقد استكشاف العقيدات المتعددة الفلزات لمدة خمس سنوات (ISBA/27/C/15).

32 - وفي الجلسة نفسها، وافق المجلس، بناء على توصيات اللجنة، على الطلب (انظر ISBA/27/C/18).

## ثامنا - تقرير رئيس اللجنة القانونية والتقنية عن أعمال اللجنة

33 - عُرض على المجلس، في جلسته 277، تقرير رئيس اللجنة القانونية والتقنية عن أعمال اللجنة في الجزء الأول من الدورة السابعة والعشرين (ISBA/27/C/16).

34 - وأثنى المجلس على اللجنة لما قامت به من عمل شاق.

35 - ورحبت وفود عديدة بالتقدم المحرز في وضع خطة الإدارة البيئية الإقليمية لمنطقة المرتفع الشمالي لوسط المحيط الأطلسي، ولا سيما فرصة التشاور مع الجهات صاحبة المصلحة على النحو الذي اعتزمته اللجنة، وأكدت الحاجة إلى إتاحة وقت كاف لهذه المشاورات. ورحبت الوفود أيضا بالتقدم الذي أحرزته اللجنة في النظر في اتباع نهج موحد في وضع الخطط الإقليمية للإدارة البيئية.

36 - ولاحظت الوفود أن اللجنة ستشرع في النظر في استعراض التوصيات التوجيهية للمتعاقدين لتقييم الآثار البيئية المحتملة الناشئة عن استكشاف المعادن البحرية في المنطقة (ISBA/25/LTC/6/Rev.1) و (ISBA/25/LTC/6/Rev.1/Corr.1) في فترة ما بين الدورات. وفي معرض الإشارة إلى المناقشات التي دارت بشأن معايير وإجراءات تقييم الأثر البيئي في إطار مشروع نظام الاستغلال، اقترح أيضا وضع معايير وإجراءات لهذه التقييمات خلال مرحلة الاستكشاف. وأبرزت بعض الوفود أيضا الحاجة إلى وضع معايير لإنشاء مناطق مرجعية للأثر ومناطق مرجعية للحفظ، تكون ذات صلة بكل من الاستكشاف والاستغلال.

37 - ونظر المجلس في الطلب المقدم من المعهد الاتحادي لعلوم الأرض والموارد الطبيعية لتأجيل جدول التخلي عن أجزاء من القطاع المشمول بالعقد المخصص له لاستكشاف الكبريتيدات المتعددة الفلزات بموجب ذلك العقد. وبناء على توصية اللجنة، وافق المجلس على الطلب استنادا إلى ظروف استثنائية غير متوقعة ناشئة فيما يتعلق بالأنشطة التشغيلية للمتعاقد، على النحو المنصوص عليه في الفقرة 6 من المادة 27 من نظام التقيب عن الكبريتيدات المتعددة الفلزات واستكشافها في المنطقة (ISBA/16/A/12/Rev.1). ويرد مقرر المجلس في الوثيقة ISBA/27/C/19.

38 - ولاحظ المجلس التخلي عن ثلث القطاع المخصص لشركة اليابان الوطنية للنفط والغاز والمعادن بموجب عقد استكشاف قشور المنغنيز الحديدي الغنية بالكوبالت (انظر ISBA/27/C/17).

### تاسعا - تقرير عن المسائل المتعلقة بالمؤسسة

39 - نظر المجلس، في جلسته 279 المعقودة في 1 نيسان/أبريل، في تقرير مقدم من الممثل الخاص للأمين العام للسلطة الدولية لفاع البحار المعني بشؤون المؤسسة (ISBA/27/C/14)، تضمن وصفا موجزا لخيارات السياسة الإدارية لإدارة المؤسسة والمهام الإدارية للمدير العام المؤقت خلال الفترة من تموز/يوليه 2022 إلى كانون الأول/ديسمبر 2023.

40 - وأحاط المجلس علما بالتقرير. ومع التسليم بأهمية اتباع نهج تدريجي في تشغيل المؤسسة يتسم بحسن التوقيت، طلبت بعض الوفود مزيدا من الوقت لاستعراض المسائل المثارة في التقرير فيما يتعلق بتعيين مدير عام مؤقت وفقا للأحكام ذات الصلة من الاتفاقية والاتفاق المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982.

## المرفق

التقارير الشفوية المقدمة من رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية المعني  
بوضع الشروط المالية للعقود والتفاوض بشأنها ومن ميسرات الأفرقة العاملة  
غير الرسمية

أولا - تقرير شفوي مقدم من رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع الشروط  
المالية للعقود والتفاوض بشأنها، أولاف مايكلبوست (النرويج)

- 1 - يشرفني أن أبلغ بنتائج الاجتماع الرابع للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بوضع الشروط المالية للعقود والتفاوض بشأنها بموجب الفقرة 1 من المادة 13 من المرفق الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والمادة 8 من مرفق اتفاق عام 1994 المتعلق بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982.
- 2 - واجتمع الفريق العامل المفتوح العضوية يومي 21 و 22 آذار/مارس 2022، تمشيا مع خريطة الطريق التي أقرها المجلس في كانون الأول/ديسمبر 2021.
- 3 - وفي 22 آذار/مارس، قدم ريتشارد روث (معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا) موجزا لفوائد وعيوب جميع الخيارات الأربعة لنظام الدفع.
- 4 - وواصل الفريق العامل المفتوح العضوية المناقشات بشأن نظام المدفوعات مع التركيز على خيارات نظام الدفع، على النحو المعروض في مذكرة الإحاطة التي أعدها الرئيس، وعلى أساس الدراسات التي أجريت بناء على طلب المجلس في اجتماعه المعقود في شباط/فبراير 2020.
- 5 - وأعربت بعض الوفود عن آراء مؤيدة للخيار 4، في حين أعربت وفود أخرى عن آراء تؤيد إبقاء جميع الخيارات الأربعة مفتوحة لمواصلة النظر فيها وإجراء مفاوضات بشأنها والاتفاق على خيار في المستقبل يحظى بتوافق الآراء.
- 6 - واقترح الفريق العامل المفتوح العضوية إجراء دراسة عن التكاليف البيئية، بما في ذلك عن كيفية استيعاب التكاليف المرتبطة بالعوامل الخارجية، مثل تقييم خدمات النظم الإيكولوجية ورأس المال الطبيعي، فضلا عن حوافز الأداء الجيد، وأثر هذه التكاليف على نظام الدفع.
- 7 - واتفق الفريق العامل المفتوح العضوية على أنه ينبغي للرئيس أن يعد مذكرة إحاطة قبل اجتماع تموز/يوليه وأن تتضمن المذكرة مشروع نص لنظام الدفع.
- 8 - واتفق الفريق العامل المفتوح العضوية على مواصلة مناقشاته على أساس أنه لا اتفاق على أي شيء إلى أن يتم الاتفاق على كل شيء.



## ثانيا - تقرير شفوي مقدم من ميسرة الفريق العامل غير الرسمي المعني بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها، رايجيلي تاغا (فيجي)

- 9 - عقد الفريق العامل غير الرسمي المعني بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها سبع جلسات في 23 و 24 و 25 و 28 آذار/مارس.
- 10 - وقد تلقينا بالفعل أكثر من 100 اقتراح نصي. وهذا يعكس كثافة العمل والمشاركة النشطة لجميع الوفود، التي أعرب عن امتناني الشديد لها. ويشير هذا الرقم أيضا إلى أن أي محاولة لصياغة موجز تشكل تحديا.
- 11 - وفي الجلسة الأولى، المعقودة في 23 آذار/مارس، قدمت موجزا للتعليقات العامة وردود الفعل الأولية على نص الميسرة (ISBA/27/C/TWG/ENV/CRP.1)، تمشيا مع خريطة الطريق.
- 12 - وقد اعتُبر نص الميسرة أساسا متينا للمفاوضات المقبلة.
- 13 - ويمكن الفريق العامل غير الرسمي من إنجاز قراءة كاملة للجزئين الرابع والسادس من مشروع النظام ولمشاريع مرفقاته الرابع والسابع والثامن. ووضّح مقدمو النص عدة مجالات، كنتُ قد أبرزتها في نص الميسرة باعتبارها تتطلب مزيدا من التوضيح. وقد أحطت علما أيضا بالوقت الذي أعربت فيه وفود عن تفضيلها لإعادة إدراج مقترحات كانت قد قدمتها تلك الوفود ولكنها لم ترد في نص الميسرة. وسأنظر في هذا الأمر في النسخة المنقحة من نص الميسرة.

### تعليقات عامة على نص الميسرة المنقح

- 14 - أود الآن أن أبلغ عن بعض التعليقات العامة قبل أن أحاول تسليط الضوء على بعض التعليقات المحددة التي أبديت والتي أحتاج إلى مزيد من التفكير فيها من أجل النسخة التالية من نص الميسرة.
- 15 - وقد أبديت تعليقات بشأن خطط الإدارة البيئية الإقليمية، وتقييمات الأثر البيئي، والرصد البيئي، مع ملاحظة أنه ستكون هناك حاجة إلى مزيد من العمل لإعادة النظر في هيكل الأحكام وصياغتها، فضلا عن مواضع المواد الجديدة في النص العام لمشروع النظام. وأحيط علما أيضا بأن الوفود قدمت اقتراحات ونصوصا مقترحة بشأن مزيد من التفاصيل فيما يتعلق بمتطلبات بيئية محددة، وعناصر إضافية لتقييمات الأثر البيئي، والرصد البيئي، والتشاور مع الدول الساحلية في تقييمات الأثر البيئي، والإشارة إلى "المعارف التقليدية والمحلية"، ضمن جوانب أخرى.
- 16 - وجرت مناقشة بشأن التعدين التجريبي. وناقشت الوفود توقيت التعدين التجريبي ومسائل عملية أخرى متصلة به ومتطلبات تقييم أثره البيئي. ولذلك، أدعو مقدمي النصوص المقترحة إلى تقديم مزيد من الإيضاحات لأغراض الاجتماع الذي سيعقد في تموز/يوليه.
- 17 - وفيما يتعلق بصندوق التعويضات البيئية، سلمت الوفود بأهمية هذا الفرع واقترحت إضافة مزيد من التفاصيل، مثل القواعد والإجراءات الخاصة بالصندوق. وجرت الإشارة إلى ضرورة إجراء مزيد من المناقشات بشأن الغرض من الصندوق وتمويله، فضلا عن علاقاته بصندوق الاستدامة. ولاحظت الوفود أن دراسة تقنية قد نشرت تحت عنوان "دراسة بشأن صندوق التعويضات البيئية عن الأنشطة المضطرب بها في المنطقة"،

واقترحتُ استضافة حلقة دراسية شبكية بشأن هذا الموضوع في منتصف حزيران/يونيه تقريبا، بعد أن يكون قد توفر للوفود الوقت الكافي لمطالعة الدراسة التقنية ذات الصلة.

18 - وشملت بعض المسائل المشتركة التي تم تحديدها خلال المناقشات الاتساق والتماسك بين مختلف عناصر الإطار القانوني، ولا سيما بين مشروع النظام ومشاريع المعايير والمبادئ التوجيهية. وسيلزم إعادة النظر في بعض المصطلحات المحددة المستخدمة في مشروع النظام لضمان اتساق استخدامها مع الاتفاقية.

19 - وكانت هناك حالات أعرب فيها عن آراء مختلفة بشأن إدراج أحكام معينة في نص الميسرة، وسأعود إلى ذلك في نص الميسرة المنقح.

20 - وأبدت تعليقات محددة فيما يتعلق بالمرفقات، ولا سيما المرفق الرابع، بشأن بيان الأثر البيئي. وسأتناول بمزيد من الإسهاب جميع المقترحات النصية.

#### الجدول

21 - في سياق مناقشات الفريق العامل غير الرسمي، ذكرتُ أن المجلس لم تتح له الفرصة للنظر في جلسة عامة فيما إذا كان الجدول المتعلق باستخدام المصطلحات والنطاق في مشروع النظام سيناقش في جلسة عامة أو من جانب فريق عامل غير رسمي. وفي ضوء ذلك، أشرت إلى أن إدراج الإشارات إلى المقترحات المتعلقة بالمصطلحات في الجدول في نص الميسرة ينبغي اعتباره أمرا أوليا، ريثما يتخذ المجلس قرارا في جلسة عامة بشأن كيفية تناوله للجدول.

#### مشاريع المعايير والمبادئ التوجيهية للمرحلة 1

22 - أجرى الفريق العامل غير الرسمي تبادلا أوليا للآراء حول مشروع معيار ومبادئ توجيهية بشأن عملية تقييم الأثر البيئي (ISBA/27/C/4). واستفاد الفريق من مشاركة رئيس اللجنة القانونية والتقنية، هارالد بريك، ومن مشاركة مالكولم كلارك، أحد أعضاء اللجنة أيضا، اللذين قدما عرضا عاما وتوضيحا مفيدين بشأن تلك الوثيقة. وألاحظ أيضا أنه تم تقديم بعض المقترحات النصية فيما يتعلق بمشاريع معايير ومبادئ توجيهية أخرى باستخدام النموذج الموجود على الموقع الشبكي للسلطة.

#### الخطوات المقبلة

23 - في ضوء المقترحات النصية المحددة المقدمة خلال هذه الجلسة، أعتزم إعداد نص منقح للميسرة في فترة ما بين الدورتين لكي ينظر فيه الفريق العامل غير الرسمي في تموز/يوليه. وأعتزم تعميمه بحلول نهاية حزيران/يونيه.

24 - وفي هذا الصدد، ولتمكيني من إعداد نص الميسرة المنقح، وبالنظر إلى طلبات بعض الوفود تقديم اقتراحات نصية بعد هذه الدورة، أقترح أن ترسل الوفود الراغبة تعليقاتها إلى الأمانة في موعد أقصاه 15 نيسان/أبريل، باستخدام النموذج الموجود على الموقع الشبكي للسلطة.

25 - ولإعداد نص الميسرة المنقح لاستخدامه في تموز/يوليه، أعتزم اتباع نفس النهج الذي اتبعته في إعداد نص الميسرة، على النحو المبين في مقدمة النسخة الحالية من نص الميسرة.

26 - وفيما يتعلق بالمناقشات الإضافية بشأن مشروع المعيار والمبادئ التوجيهية لعملية تقييم الأثر البيئي (ISBA/27/C/4)، ومشروع المبادئ التوجيهية لإعداد بيانات الأثر البيئي (ISBA/27/C/5)، ومشروع المبادئ التوجيهية بشأن إعداد خطط الإدارة والرصد البيئيين (ISBA/27/C/6) و (ISBA/27/C/6/Corr.1)، ومشروع المبادئ التوجيهية بشأن وضع بيانات مرجعية عن الحالة الأصلية للبيئة (ISBA/27/C/11)، فإنني سأسترشد بالجلسة العامة بشأن نهج لمواصلة مناقشات تلك الوثائق في الاجتماعات المقبلة للمجلس في عام 2022.

### ثالثا - تقرير شفوي مقدم من ميسرة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالتفتيش والامتثال والإنفاد، مورين تامونو (نيجيريا)

27 - لعل المجلس يتذكر أنه وافق، خلال الجزء الثاني من الدورة السادسة والعشرين، على خريطة طريق للعمل بشأن مشروع النظام في عام 2022، تضمنت كيفية اضطلاع الفريق العامل غير الرسمي المعني بالتفتيش والامتثال والإنفاد بعمله. وفي بيان رئيس المجلس عن أعمال المجلس (ISBA/26/C/13/Add.1)، نُص على أن يكرس الفريق يوما واحدا لتقديم عرض عن أعماله، يحدد فيه نطاق العمل وتناقش فيه طرائق عمل الفريق.

28 - وفي هذا الصدد، قدمت مذكرة إحاطة مؤرخة 16 آذار/مارس 2022، وهي متاحة على الموقع الشبكي للسلطة. وتمشيا مع برنامج العمل، اجتمع الفريق العامل غير الرسمي يومي 28 و 29 آذار/مارس 2022. وخلال الجلسات، نظر الفريق في نطاق العمل والطرائق على النحو المبين في ورقة الإحاطة التي أعدتها الميسرة ووافق على النهج الذي اقترحته الميسرة في هذا الصدد.

29 - وفي 28 آذار/مارس، بدأ الفريق العامل غير الرسمي قراءته الأولى للجزء الحادي عشر من مشروع النظام فيما يتعلق بمشاريع المواد من 96 إلى 99، وفي 29 آذار/مارس، ناقش مشاريع المواد من 99 إلى 105.

30 - وقدم المندوبون تعليقات على طائفة واسعة من المسائل المشتركة، مثل إنشاء الإطار المؤسسي الذي يمكن من خلاله الاضطلاع بالتفتيش والامتثال والإنفاد على نحو فعال. وأبدت عدة وفود رأيا مفاده أنه سيكون من المهم للسلطة أن تنشئ هيئة تفتيش للرصد الفعال للامتثال في إطار معايير قانونية محددة وراسخة، فضلا عن تنفيذ العقوبات في حالة عدم الامتثال.

31 - واستكشف الفريق العامل غير الرسمي أيضا أهمية تبسيط دور الدول المزكية ودول العلم والدول الساحلية. ونوقشت أهمية اعتماد وسائل للرصد عن بعد لضمان الرصد الآني. وعُرضت فكرة إمكانية تشكيل لجنة للامتثال تابعة للمجلس للاضطلاع بمهام المراقبة. وشددت الوفود أيضا على ضرورة ضمان أن تكون آلية التفتيش شفافة ونزيهة ومستقلة، للحماية من تضارب المصالح، وأن تُنشأ على أساس نهج تطوري. وسيطوي ذلك أيضا على الحاجة إلى وضع معايير واضحة لبدء عملية التفتيش. وجرت الإشارة أيضا إلى أهمية وجود خط إبلاغ يبسط عملية الإبلاغ السرية عن الانتهاكات.

32 - كما نوقش موضوع أساليب الرصد الإلكتروني والرصد عن بعد مناقشة مستفيضة خلال اجتماعات الفريق العامل غير الرسمي. واتفق المندوبون على الرأي القائل بأن هيئة التفتيش ستستفيد من

استحداث جهاز رصد آني ليس للتعدين فحسب ولكن أيضا لرصد البيانات البيئية، وذلك لإتاحة اتباع أسلوب الإدارة التكيفية.

33 - وأُعربت الوفود كذلك عن الحاجة إلى كفالة اتساق الأحكام الواردة في الجزء الحادي عشر من مشروع النظام مع الاتفاقية واتفاق عام 1994، فضلا عن الفتوى التي أصدرتها غرفة منازعات قاع البحار بشأن مسؤوليات والتزامات الدول المركزية للأشخاص والكيانات فيما يتعلق بالأنشطة المضطلع بها في المنطقة، خاصة فيما يتعلق بتدابير تسوية المنازعات.

34 - وأشارت الوفود أيضا إلى الحاجة إلى مواصلة مناقشة دور الأمين العام، بالنظر إلى دور صنع القرار بشأن مسائل التفتيش، الذي ينبغي أن يكون من اختصاص المجلس. وفي هذا الصدد، من المناسب تحديد ما إذا كانت هيئة التفتيش ستتبع الأمين العام أو المجلس مباشرة. وهناك أيضا مجال لإدراج اللجنة القانونية والتقنية في قنوات الإبلاغ، مع مراعاة أن التقارير الواردة قد تكون ذات طابع تقني.

35 - وبغية إحراز تقدم في المناقشات بشأن هذا الجزء، سأقوم بصفتي المييرة بتجميع المقترحات النصية المكتوبة المقدمة من الوفود، بغية إعداد نص للميسرة كي يتم استخدامه في اجتماعات تموز/يوليه. وسيحتوي هذا النص على اقتراحات وتغييرات في نسخة نتيج تتبغ التغييرات وتتضمن مربعات يرد فيها شرح لأسباب التغيير. وقد طُلب إلى المندوبين تقديم تعليقاتهم في موعد أقصاه 22 نيسان/أبريل 2022، لإتاحة الوقت الكافي لي لإعداد نص الميسرة قبل اجتماعات المجلس في تموز/يوليه بأسبوعين على الأقل.

#### رابعا - تقرير شفوي مقدم من الميسرتين المتشاركتين للفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المؤسسية، كونستانسا فيغروا (شيلي) وجينا غييين - غرييو (كوستاريكا)

36 - وفقا لبرنامج عمل المجلس، اجتمع الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المؤسسية بعد ظهر يومي 29 و 30 آذار/مارس.

37 - وفي 29 آذار/مارس، قدمت الميسرتان المتشاركتان عرضا تقديميا عرضتا فيه الولاية المسندة إلى الفريق العامل غير الرسمي وشرحتا فيه المعنى العام لمصطلح "المسائل المؤسسية"، إلى جانب تقديم بعض الأسئلة التي يمكن أن تثير المناقشة في كل فرع من فروع النظام عند إسناد دور أو مسؤولية معينة إلى مختلف هيئات السلطة الدولية لقاع البحار. وقُدّم عرض موجز لما تشير إليه بعض مواد الاتفاقية واتفاق عام 1994 وأنظمة السلطة فيما يتعلق بمسؤوليات ومهام أجهزة السلطة. وبناء على طلب الفريق، تم تحميل العرض التقديمي على موقع السلطة على شبكة الإنترنت.

38 - وفيما يتعلق بنطاق العمل، اقترح أن ينظر الفريق العامل غير الرسمي في الفروع التالية من مشروع النظام: الجزء الأول، والجزء الثاني، والجزء الخامس، والجزء الثامن، والجزء التاسع، والجزء الثاني عشر، والجزء الثالث عشر، والتعديل الثاني، والتعديل الثالث. وحظي هذا النطاق بتأييد إجماعي في الفريق. ونظرا لأنه تعين على الفريق العامل غير الرسمي أن ييسر المناقشات بشأن عدد أكبر من مواد مشروع النظام وطائفة أوسع من المواضيع، طلبت عدة وفود تخصيص مزيد من الوقت له في الاجتماعات المقبلة.

39 - وخلال المناقشة، أبرز العديد من المشاركين أهمية الفريق العامل غير الرسمي، ولا سيما في تحقيق تقسيم واضح لأدوار ومسؤوليات مختلف هيئات السلطة، مشددين على أنه ينبغي في مواد مشروع النظام ألا تتجاوز مهام كل هيئة اختصاصها. وطلب المشاركون "مخططا انسيابيا" للأدوار والمسؤوليات بموجب

الاتفاقية واتفاق عام 1994 ومشروع النظام. واتفقت الميسرتان على فائدة توزيع المهام هذا، وأوضحت الأمانة للمجلس أنها ستعد ورقة معلومات أساسية عن أدوار ومسؤوليات السلطة والدول المركزية من أجل اجتماعات شهر تموز/يوليه، مما سيسهم أيضا في مناقشة توزيع المهام والتحضير له.

40 - وشددت الوفود على ضرورة أن يناقش الفريق العامل غير الرسمي تفعيل المؤسسة ولجنة التخطيط الاقتصادي بوصفهما جزءا هاما من الترتيبات المؤسسية.

41 - وبعد اختتام المناقشة العامة التي أعقبت عرض الميسرتين، أجريت القراءة الأولى للجزء الأول مادةً مادة.

42 - وأخذت بعض الوفود الكلمة لعرض وشرح مقترحاتها التي أدرجت بالفعل في مجموعات السلطة الدولية لقاء البحار، في حين أكملت وفود أخرى شفويا مقترحاتها السابقة أو عدلتها، وقدمت وفود أخرى مساهمات جديدة شفويا. وطُلب منهم إرسال جميع التعليقات عن طريق النموذج الذي أعدته الأمانة العامة لهذا الغرض بحلول الموعد النهائي المحدد لذلك وهو 29 نيسان/أبريل 2022.

43 - وأثناء قراءة الجزء الأول، أجريت مناقشة أولية بشأن "استخدام المصطلحات والنطاق". وأشارت عدة وفود إلى المعايير والمبادئ التوجيهية وإلى الاتساق الذي ينبغي تطبيقه فيما يتعلق بمشروع النظام. كما أُبرزت الحاجة إلى الاتساق مع الاتفاقية.

44 - وفيما يتعلق بـ "السياسات والمبادئ الأساسية"، أشارت بعض الوفود إلى أنه ينبغي ألا تكون المبادئ على نفس مستوى السياسات، كما يتضح من الإشارة إلى كلا المصطلحين في عنوان المادة. وطُرحت أيضا آراء بشأن ما إذا كان من المستصوب الإشارة إلى أهداف التنمية المستدامة، لأن النظام يجب أن يستند إلى رؤية طويلة الأجل. وأشارت وفود عديدة إلى أهمية خطط الإدارة البيئية الإقليمية لضمان تنفيذ المادة 145 من الاتفاقية. وطُرحت أيضا تعليقات مستفيضة كثيرة بشأن المبدأ/النهج التحوطي.

45 - وفيما يتعلق بـ "واجب التعاون وتبادل المعلومات"، شددت الوفود على أهمية التعاون وتبادل المعلومات اللازمين لتنفيذ الإطار التنظيمي. وأشارت معظم الوفود إلى أهمية حذف عبارة "أفضل المساعي".

46 - وبخصوص "تدابير الحماية فيما يتعلق بالدول الساحلية"، قالت عدة وفود إن استخدام عبارة "الضرر الجسيم" من شأنه أن يرسي عتبة عالية جدا.

47 - وبالنظر إلى أن مناقشة الجزء الأول قد أنجزت في وقت أقصر مما كان متوقعا، شرع الفريق العامل غير الرسمي في القراءة الأولى للجزء الثاني (طلبات الموافقة على خطط العمل في شكل عقود). ولم يناقش من ذلك الجزء إلا نص مشروع المادة 5. وشددت عدة وفود على أهمية مناقشة مسألة الرقابة الفعالة في إطار الفريق العامل. وعندما سألتهم الميسرتان عما إذا كانت المجموعة بأكملها ترى ذلك مناسباً، كان هناك توافق في الآراء، وأشارت الميسرتان إلى أنه سيتم إدراج المسألة في برنامج عمل الفريق.

48 - وكان هناك تبادل ثري للأفكار ومشاركة نشطة من جانب المشاركين حضوريا وافتراضيا.

49 - ولأغراض اجتماعات تموز/يوليه، ستعد الميسرتان ما يلي:

- (أ) تجميعاً محدثاً للتعليقات على الأجزاء الأول والثاني والخامس والثامن والتاسع والثاني عشر والثالث عشر والتذييلين الثاني والثالث في صيغة إكسيل؛
- (ب) نصاً مقترحاً للمواد من 1 إلى 5؛
- (ج) مشروع مخطط لتوزيع المهام على مختلف الهيئات والجهات صاحبة المصلحة.
- 50 - وبغية تجنب الازدواجية في معالجة المسائل المشتركة، سيتم تنسيق العمل مع ميسري الأفرقة العاملة الأخرى.